

تحرك عاجل

تجديد احتجاز أحد سجناء الرأي

بعد قضائه 711 يوماً قابعا في الحبس على ذمة المحاكمة، تم تجديد احتجاز سجين الرأي محمود حسين من جديد لمدة 45 يوماً أخرى، وذلك في 6 يناير/كانون الثاني.

أمرت إحدى المحاكم بالقاهرة بتجديد احتجاز سجين الرأي محمود محمد أحمد حسين، الذي بلغ العشرين من العمر الأسبوع الماضي وهو في الحبس دون اتهام، لمدة 45 يوماً أخرى. وقد مر على محمود حسين الآن 711 وهو محبوس، مما يعني أن فترة احتجازه على ذمة المحاكمة يمكن أن تصل إلى 756 يوماً، أي ما يزيد على الحد الأقصى المسموح به في ظل القانون المصري وهو عامان.

جدير بالذكر أن الحد الأقصى للحبس دون اتهام أو حكم للاشتباه في ارتكاب جرم قد تصل عقوبته إلى السجن المؤبد أو الإعدام هو عامان، وذلك بموجب المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية المصري. وسوف يبلغ محمود حسين هذا الحد يوم 25 يناير/كانون الثاني؛ وعندئذ يصبح لزاماً على السلطات إخلاء سبيله على الفور.

وكانت الشرطة قد ألقت القبض على محمود حسين في 25 يناير/كانون الثاني 2014 بينما كان يستقل حافلة عامة بالقاهرة في طريقه للعودة إلى بيته؛ وكان يرتدي قميصاً يحمل عبارة وشعار "حملة وطن بلا تعذيب"، وشاحاً عليه شعار "ثورة 25 يناير". وقد تعرض للتعذيب "للاعتراف" بجرائم يقول إنه لم يرتكبها، كما تعرض للضرب في أثناء احتجازه.

ويواجه محمود حسين تهماً ملفقة، منها الانتماء لتنظيم محظور وحياسة سلاح وتلقي أموال بغرض التظاهر.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المصرية إلى إطلاق سراح محمود محمد أحمد حسين فوراً وبدون شروط، حيث إنه سجين رأي، احتجز لا لشيء سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛



- لدعوة السلطات إلى ضمان عدم تعرضه للتعذيب وغيره من صور إساءة المعاملة في الحبس؛
- لحث السلطات على الأمر بإجراء تحقيق فوري ومستقل ومحاييد في مزاعم التعذيب التي يقول بها محمود حسين، وضمن تقديم المسئول عنها للعدالة أيًا كان، في محاكمة عادلة ودون الالتجاء إلى عقوبة الإعدام.

يرجى إرسال المناشدات قبل 17 فبراير/شباط 2016 إلى كل من:

المدعي العام

نبيل صادق

مكتب المدعي العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 577 4716

صيغة المخاطبة: سعادة المستشار

رئيس الجمهورية

عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 391 1441

بريد إلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما ترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

بريد إلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.
هذا هو التحديث السادس من التحرك العاجل UA 286/14. لمزيد من المعلومات:

www.amnesty.org/en/documents/mde12/2889/2015/en/

تحرك عاجل

تجديد احتجاز أ حد سجناء الرأي

معلومات إضافية

يعكف محمود حسين بصورة دورية على كتابة الرسائل ورسم صور المعتقلين السياسيين الآخرين المحبوسين في سجون مختلفة في شتى أنحاء مصر. وقد كتب مرتين إلى منظمة العفو الدولية، وأرسل إليها صورة من رسمه. وتقول أسرته إن سلطات السجن الآن تمنع عنه الأدوات اللازمة لمواصلة الرسم، كما تمنع عنه ملابس الشتاء.

وكانت آخر مرة تم فيها تجديد أمر احتجاز الطالب البالغ من العمر 20 عاما لمدة 45 يوما في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وكانت آخر مرة تعرض فيها للضرب في السجن في 14 يوليو/تموز في أثناء احتجازه في "سجن استئناف القاهرة". وطبقا لما قاله أخوه، فقد قام اثنان من حراس السجن بلكمه في بطنه وصفعه على وجهه عندما أُصر على أخذ متعلقاته بعد أن قيل له إنه سينقل إلى سجن آخر.

وكانت تلك هي المرة الثانية التي يتعرض فيها محمود حسين للضرب في "سجن استئناف القاهرة"، حسبما قالت أسرته. أما المرة الأولى فكانت قبل ذلك بعام، وقالت أسرته إنها تقدمت بالشكوى عدة مرات إلى مكتب المدعي العام بشأن مزاعمه المتعلقة بالتعذيب وإساءة المعاملة. وقال مكتب المدعي العام إنه فتح تحقيقا في الشكاوى، لكن الأسرة لم تُخطر حتى الآن بأية نتائج للتحقيق، وذلك طبقا لما قاله أخو محمود حسين ومحاميه. وقد نقل محمود حسين إلى "سجن استقبال طرة" بالقاهرة في 25 يوليو/تموز.

وكان محمود حسين قد أُلقي القبض عليه في 25 يناير/كانون الثاني 2014 في الذكرى الثالثة لانتفاضة 2011 المصرية، بعد حضوره تظاهرة بوسط القاهرة ضد "الإخوان المسلمون" والحكم العسكري. وعندما استقل حافلة للعودة إلى بيته أوقفت قوات الأمن المركبة عند إحدى نقاط التفتيش بضاحية المرج بشمال شرق القاهرة، وقبضت عليه من بين الركاب بسبب ارتدائه قميصاً عليه شعار "وطن بلا تعذيب" ووشاح عليه شعار "ثورة 25 يناير".

وعند إلقاء القبض عليه، سأل محمود حسين عن سبب القبض لكنه تعرض للضرب من جانب خمسة من ضباط الشرطة الذين يرتدون الزي المدني، والذين قاموا بجره من قدميه إلى نقطة شرطة صغيرة قريبة من المكان، طبقا لما قالته أسرته ومحاميه، حيث انهالوا عليه بالضرب لمدة 30 دقيقة، ثم اقتادوه إلى قسم شرطة المرج حيث وصلوا ضربه بقبضات اليد وبال عصي لمدة نحو الساعة. ويعرف هذا الإجراء في أقسام الشرطة والسجون المصرية "بحفل الاستقبال".

بعد ذلك، تم إيداع محمود حسين زنزانه مع نحو 50 آخرين، طبقا لما قاله محاميه. وهذه الزنزانه الكائنة بقسم الشرطة معدة لاحتجاز 16 محتجزاً فقط. وفيها قام المحتجزون بضربه وتهديده بناء على تعليمات من ضباط الشرطة لنحو ثلاث ساعات، حتى تم اقتياده إلى ضباط الأمن الوطني بقسم الشرطة للتحقيق معه، وذلك طبقا لشهادة محمود حسين لمحاميه وأخيه. وقال أحد ضباط الأمن الوطني لمحمود حسين إنه سيملي عليه "اعترافا" ويصوره بالفيديو وهو يقرؤه بصوت مسموع؛ فرفض محمود حسين قائلا إنه لن يعترف بجرائم لم يرتكبها. وبعد ذلك، تم ضربه وصعقه بالصدمة الكهربائية على يديه وظهره وخصيته لمدة أربع ساعات، قال بعدها لضابط الأمن الوطني إنه سوف "يعترف" بأي شيء

يملونه عليه حتى يتوقف التعذيب. وقام ضابط الأمن الوطني بتصوير محمود حسين وهو "يعترف" بتهم ملفقة مثل "الانتماء إلى تنظيم محظور" و"حيازة زجاجات متفجرة (كوكتيل مولوتوف) وقنابل يدوية"، و"التظاهر دون تصريح"، و"تلقي أموال بغرض التظاهر".

وفي اليوم التالي مثل محمود حسين للتحقيق معه أمام "نيابة أمن الدولة" بالقاهرة الجديدة، مما يعني التحقيق في تهم متعلقة بالأمن الوطني. وهناك أنكر كل الاتهامات وقال إنه تعرض للتعذيب كي "يعترف"، لكن وكيل النيابة لم يحله للعرض على الطب الشرعي ولم يأمر بإجراء أي تحقيق في مزاعم التعذيب التي ذكرها. وظل محمود حسين في قسم شرطة المرج ستة أيام، نقل بعدها إلى "سجن أبو زعبل" حيث تعرض للضرب عند وصوله. وفي مايو/أيار 2014، تم نقله إلى "سجن استئناف القاهرة"، وهو الآن في "سجن استقبال طرة".

الاسم: محمود محمد أحمد حسين

الجنس: ذكر

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA 286/14، رقم الوثيقة: MDE 12/3153/2016، تاريخ الصدور 6 يناير/كانون الثاني 2016.